قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

حوار في الطريق

السيّدة التي أوقفتني أول من أمس في شارع السعدون كانتْ قادمة من تظاهرة ساحة التحرير، حدستُ حين رأيتها أنها كانتْ تعرف طبيعة عملي، لكنها أسعدتني حين أخبرتني أنها. فوق ذلك. تتابع ما أكتبه يومياً، قالتْ لي إنها تعمل في وزارة ما، وسألتني: هل أنت مستعدّ لسماع العجب العجاب مما يحدث في الوزارة؟ قلت: هاتي، فبيننا وحكومتنا الرشيدة ما بين المعرّي وأهل زمانه حين خاطبهم قائلاً:

أراني الدهرُ منكمْ كلّ عجْب
فما أنا بالعجائب مستزيدُ!

قالتْ: سأحدثك عن إيفادات المستشارين والمدراء العامين، إنهم يذهبون كل شهرين تقريباً بإيفادات خصصتْ أصلاً لتدريب كوادر في الوزارة، ومع أن ذهابهم سرقة صريحة لفرصة آخرين يستحقونها، إلا أنهم يتمادون أكثر وجعلوا من الأمر سنّة سيئة، فليس هناك موفدون سواهم هم وأحبابهم "وأحياناً حبيباتهم"، أو تدري كم يتقاضون أثناء فترة إيفادهم؟ ٤٠٠.٥٠٠ دولار لليوم الواحد عدا مصاريف الطعام والشراب والنقل. هل تعرف أن في وزارتنا "في مقرّ الوزارة فقط وليس في فروعها" ١٥ مستشاراً، و١٦ مديراً عاماً، كلّ واحد منهم يحصل على ٨٠ دولاراً فقط لشراء كارت موبايل؟ الغريب في الأمر أن هؤلاء يخلقون الإيفاد خلقاً وأصبح كلّ منهم متخصصاً بدولة معينة، فواحد يغادر شهرياً للقاهرة، وآخر لا يوفد إلا هو وموظفة بعينها إلى باريس، وثالث مدمن على إيفاد نفسه إلى سويسرا وهكذا!

قالتْ لي: أرجوك دوّن هذه الأرقام في تلفونك لئلا تنسى، نثرية المدير العام للشاي والقهوة فقط ١٠٠ دولار شهرياً، موظفون كثر نسمع بهم ولا نراهم، قضوا فترة تعيينهم متنقلين من مطار إلى آخر، أما الموظفات فبعضهنّ. الجميلات منهنّ. لا يأتين إلا لتسلم رواتبهنّ قبل وبعد عودتهنّ من إحدى العواصم الأوروبية.

قالت أيضاً: السادة الموفدون من مستشارين ومدراء، يتفقون مع حسابات الوزارة على تمديد فترة الإيفاد حتى لو كان الموفدون قد عادوا إلى بيوتهم، ويحتسبون لهم ثمن النقل بالسيارة من المطار إلى البيت ٦٠ دولاراً لكل منهم.

سألتني: عماذا تريدني أن أحدّثك، عن تحرشهم المستمر بالموظفات أم تريدني أن أحدّثك عن الشقق التي يستأجرونها في شارع حيفا لمذاتهم الخاصة؟ لم تجدني متحمساً لحديث كهذا، ربما لأن فيه تفاصيل خادشة لحيائها وأردت أن أجنّبها الإحراج، فقالتْ: يكفي أن أذكر لك أن الوزير "العادل" يصرف ٦٠ مليون دينار سنوياً لشايه وقهوته فقط. قلت لها: هذا المبلغ أكثر بكثير مما يصرفه "أبو زهراء" صاحب مقهى البغدادي في منطقة "رخيته" خلال سنة كاملة. وضحكنا بأسىً.

مرة قال الشيخ صباح الساعدي إن الإيفادات الحكومية تكلّف ميزانية الدولة أربعة مليارات دولار، وهي إيفادات لا نفع فيها ولا دفع، كحال أصحابها الذين لا نفع فيهم ولا دفع. حين سمعتُ كلام الساعديّ وقتها استكثرت الرقم وقلتُ لعلّ فيه مبالغة، أما الآن بعد كلام هذه السيّدة المحترمة فأنا موقن بصدق كلام الشيخ الساعدي.

يحدث هذا في وزارة مشهورة بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى. لكنّها لا تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي. وهل هناك بغي وفحشاء أكثر من فساد صغار النفوس هؤلاء، الذين وضعتهم مقاديرنا التعيسة وحظّنا العاثر على رؤوسنا؟!

لمن تقرع أجراس الربيع العربيّ؟

جميع الانتفاضات الثورية الكبرى ابتداءً بكومونة باريس ومرورا بثورة أكتوبر في روسيا وحروب التحرير في فيتنام والجزائر وانتفاضة الشعب الإيراني وأخيرا تونس ومصر وليبيا كانت ترتكز على إيمان الجماهير بمشروع الأمل. مشروع كان يرى كل من ساهم في هذه المنعطفات التاريخية الكبرى وغيرها أنه مشروعه الشخصي وأن قيمته كوجود مرتبطة بانتصار هذا المشروع.

د. جاسم الصفار *

2.2

لقد ذكرت في مقالتي المنشورة في صحيفة (طريق الشعب) والتي كانت بعنوان "الاشتراكية والديمقراطية" أن دروس التجربة الإنسانية في القرن الماضي وتجارب المنطقة تفرض على اليسار الاشتراكي الديمقراطي خوض غمار نضال يومي صبور بأساليب ورؤى جديدة تدفع بأوسع فئات وشرائح المجتمع إلى التخلص من فكرة التغيير الآتي من خارجها ودون مشاركتها، وخاصة عبر الانقلابات المسلحة والثورات التي يجري الإعداد لها في الظلام، وتوجهها صوب مسار تاريخي تجري صيرورته بالاختيار الحر والواعي لبرامج التغيير الاقتصادي الاجتماعي. إن خلق تيار شعبي واع يعتمد مشروع أمل اشتراكي متجدد هو الدرس الأهم من دروس الانتفاضات الشعبية. كما انه لم تعد دروس وعبر البطولات الفردية لرموز وقيادات اليسار في المعتقلات أو في الأهوار أو السهوب أو على قمم الجبال كافية وحدها في زرع القناعة في قلوب أجيال جديدة نشأت في عصر ثورة المعلومات.

وهناك موضوعة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي موضوعة الطبقة الاجتماعية التي تناط بها أحداث التغيير، وقد تناولت هذا الموضوع باقتضاب شديد في بداية هذه المقالة. فكارل ماركس عند تحليله الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر أفرز البروليتاريا كطبقة يناط بها إنجاز مهام الثورة الاشتراكية. وهنا يجب ملاحظة أن البروليتاريا ليست هي كل الطبقة العاملة، كما أن التغيرات الحاصلة في تركيبة النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي منذ ماركس فرضت تغييرات حاسمة وعميقة على تكوينة الطبقة العاملة ككل وعلى تنوع فصائلها في إطار النظام الرأسمالي الاقتصادي الاجتماعي.

ولكن القاعدة العامة في دراسة ماركس والتي بقيت تحتفظ بأهميتها هي تشخيص الطبقة أو التحالف الطبقي الذي يناط به إنجاز التغيير تبعا لأهداف هذا التغيير، وقد أوضح ماركس فكرته هذه بصورة مبدعة في نظريته عن "الثورة الدائمة". وبناء على ذلك فإن ترديد اليسار في أدبياته على انه يمثل حصرا، مصالح الطبقة العاملة، بغض النظر عن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية القائمة، وانه يناضل بها ومن اجلها لتحقيق أهداف ديمقراطية هي ضرب من الخيال الثوري وليست مثمرة على الإطلاق ولا تفضي سوى لعزل اليسار الاشتراكي عن المكونات الاجتماعية الطبقية الأكثر طليعية اليوم في إحداث التغيير الديمقراطي.

إن ما يثير الأسف، هو عمى الألوان "الولادي" عند معظم الأحزاب والقوى اليسارية في المنطقة العربية، فهي ترى الحاضر بألوان المستقبل وترى المستقبل بألوان الماضي. وإلا فما معنى أن تتبنى أحزاب شيوعية عربية في اللقاء ١٣ للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في أثينا في ٩-١٢ ديسمبر ٢٠١١، شعار (إسقاط الرأسمالية وبناء الاشتراكية ضرورة ملحة بالنسبة للشعوب)....هل هذه هي مهام اليسار الآن؟

لا أعتقد انه من المجدي الانعزال عن العملية الديمقراطية في أي من حلقاتها إن توفرت الإمكانات لمساهمة فعالة في هذه العملية، مهما كانت النتائج المتوقعة، وخاصة في تونس. كما انه لا يجوز الاستنكاف عن الدخول في اتفاقيات براغماتية غير ستراتيجية مع الأطراف الأخرى في العملية السياسية، فلينين لم يستنكف عن الاتفاق حتى مع (ماخنو)، الذي كان يرأس عصابة من الفوضويين الأوكرانيين، في فترة الحرب الأهلية التي أعقبت ثورة أكتوبر.

ثم أن هناك مساحة واسعة لعمل اليسار في بلدان الربيع خارج مؤسسات الدولة. فهناك النقابات والاتحادات المهنية، كما أن هناك منظمات المجتمع المدني وغيرها. وعلى أي حال فاليساريون في هذه البلدان هم الذين يحددون الأسلوب الأنسب لنضالهم، وليس لنا سوى أن نتمنى عليهم تجنب الأساليب الانعزالية الثورية والمبالغة في الشعارات الثورية، وكما يقول لينين "إن الخطر الأكبر، وقد يكون الوحيد، الذي يتعرض له الثوري الحقيقي هو المبالغة في الشعارات الثورية وإهمال الحدود والظروف المناسبة لتنفيذ الأساليب الثورية الناجحة". إن تشتت قوى اليسار الماركسي في الدول العربية، ظاهرة طبيعية مرتبطة بظروف نشأتها. فمقارنة باليسار في أمريكا اللاتينية، كانت قوى اليسار في المنطقة العربية تعتمد كثيرا في صياغة مواقفها على المرجعيات الدولية بهذا الشكل أو ذاك، كما أنها تهتم كثيرا بالنصوص، تعيش فيها وتصنع أسلحتها منها. لذا فهي لا تهتم كثيرا في أنها تنمو في اغلبها في جزر لا علاقة لها بواقع الحال في بلدانها، ومحنتها اليوم ليست فقط في أنها تعيش خارج الجغرافيا بل والأهم من ذلك هو أنها تعيش خارج التاريخ. وهذا الاستنتاج بالتأكيد لا يصلح لأن يعمم على الجميع، ولكن لا يجوز أيضا تجاوزه عند وضع رؤية لمستقبل اليسار الماركسي في المنطقة العربية وآفاق التحالف من أجل إنشاء جبهة يسارية ديمقراطية واسعة تضم "كل" القوى اليسارية والديمقراطية العلمانية. في نهاية التسعينات من القرن الماضي توجهت قيادة الحزب الاشتراكي الروسي التي انشقت عن حزب الفلاحين، إلى الأممية الاشتراكية بطلب رسمي لقبول الحزب الاشتراكي الروسي عضوا في الأممية. وقد كان رد الأممية الاشتراكية على طلب الحزب الاشتراكي الروسي هو انه لكي يكون الحزب اشتراكيا لا يكفي لذلك إعلانه عن تبنيه مبادئ الاشتراكية بل أن يقدم انجازات ملموسة لتنفيذ برنامجه الاشتراكي. وباعتقادي أن هذا المقياس يصلح تماما هنا عند تحديدنا القوى التي يمكن أن تتكون منها الجبهة اليسارية الواسعة، لكي لا تذهب الجهود هباء. ومع أني لست عضوا في الحزب الشيوعي العراقي وأنتمي أساسا إلى المدرسة الاشتراكية الديمقراطية، ففي مقالتي التي نشرت في صحيفة (طريق الشعب) تحت عنوان "اليسار العراقي ورياح التغيير"، ذكرت أنه لا يمكن التفكير بإنشاء تحالف يساري في العراق بدون الحزب الشيوعي العراقي، لا بل ودون أن يكون محوره الحزب الشيوعي العراقي.

وليبدأ التحالف بخطوات أكثر تواضعا من (الجبهة) و (البرنامج المشترك). وقد اقترحت في المقالة المذكورة أعلاه، في أن تتفق قوى اليسار العراقي على إنشاء منبر إعلامي مشترك للدراسات الفكرية والسياسية، تطرح فيها الآراء على اختلافها وتنوعها بكل حرية وسعة صدر، وكما قال لينين فلكيما نتفق يجب أن نحدد التخوم والمسافات التي تفصلنا. وعندها سيتضح للجميع على ماذا يمكن الاتفاق لكي يمضون فرادى وينقضون معا، طبقا لمبدأ بليخانوف المعروف. وعلى أي حال فان هذا الاقتراح لا يتعارض مع وجود برنامج حد أدنى من العمل المشترك.

ختاماً، بودي أن أشير إلى الأرضية التي يرتكز عليها مقترحي المذكور أعلاه. فقد تتلمذ معظمنا على الفكر الماركسي المولود من رحم البلشفية، التي جعلت (الفكري) تابعا مطواعا (للسياسي). فمعظم الدراسات الماركسية التي هيمنت على صناعة الفكر اليساري الماركسي في القرن العشرين روجت أساسا للفكر السياسي البلشفي في علب ماركسية. لذا فإن قلب هذه المعادلة بحيث تأخذ وضعها الطبيعي ويكون الموقف السياسي تابعا لمسار فكري اشتراكي حيوي ومتطور، هو حجر الأساس من اجل بناء مستقبل أكثر رحابة وأكثر عدالة....وبالتالي، أكثر سعادة.

---

* مدير مركز دراسات وأبحاث – روسيا الاتحادية

كاريكاتير

موظفو الحشمة!

هاشم تايه

يحدّد كتاب رسمي حديث، موضوعه (التزام)، صادر عن مكتب وكيل إحدى وزاراتنا، وموجّه إلى الدوائر والمديريات التابعة لتلك الوزارة، يحدّد، هذا الكتاب، الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ توجيه معالي الوزير "بشأن التزام الموظفات بالملابس المحتشمة المنسجمة مع الآداب العامة والذوق العام، وعدم التبرج واستخدام الملابس التي لا تتفق مع مكانة الموظفة العراقية والعائلة العراقية المعروفة بالمحافظة على القيم العليا".

وهؤلاء الأشخاص، كما يقرّر الكتاب هم "رؤساء التشكيلات، ورؤساء الأقسام" الذين سيتولون "مراقبة هذا الموضوع بشكل مباشر". بعد قيامهم بـ "الإعمام على جميع الموظفات بشكل تحريري" بما ورد في كتاب الوزارة الذي سرعان ما يمضي أبعد فيتوعّد من قرّر إلزامهم مراقبة سريان توجيهه المتعلق بالملابس المحتشمة، بعقوبات مضمرة غير محدّدة يلمّح إليها بقوله "وسيتمّ تحميلهم المسؤولية في حالة ملاحظة حالات مخالفة للعمل بموجبه".

آخر عبارة في الكتاب تجتهد في ترسيخ انطباع عن جديّة الوزارة في إنفاذ أمرها القاضي بالتزام موظفاتها بـ (الملابس المحتشمة)، فتطلب من تشكيلات الوزارة الإدارية تزويدها بنسخ من "إعماماتكم على الأقسام والشعب المرتبطة بكم لملاحظتها والعمل بموجبها".

وإذن فالوزارة لم تجد غير المدراء ومسؤولي الأقسام والشعب في كلّ دائرة حكومية تابعة لها، فقررت أن تضع في رقبة كلّ واحد منهم مسؤولية غريبة تقع خارج إطار العمل المنوط به، ولا تمت بصلة لطبيعة وظيفته التي مدارها الإدارة والتوجيه والإشراف والمتابعة لعمل وظيفي محدد أهمّ ما يعني الإداري منه إنجازه في وقته من قبل موظفاته وموظفيه بالشكل المتوخى.

الوزارة، بما قرّرت، تفرض على هؤلاء الإداريين أن يكونوا قيّمين على غيرهم في أمر يتعلّق بشأن شخصي لا علاقة له بالعمل وتفترض أنهم جميعاً على استعداد للقيام بهذه القيمومة مهما يكن رأيهم فيها، أو موقفهم منها. كما تفترض أنّهم جميعاً يمتلكون تصوّراً موحّداً لطراز من اللباس المحتشم، هو أقرب إلى مثال عليهم أن يزرعوه في أدمغتهم على شكل ملصق لموظفة يعكس ملبسها درجة الاحتشام التي تصر الوزارة على أن تجدها فيه.

وهي، بهذا، تعيدنا إلى الزمن السّابق حين كان النظام يحمّل إدارياً، أو مديراً لقسم أو شعبة في دائرة حكوميّة المسؤولية عن نقاء عقول موظفيهما وقلوبهم من أيّ ولاء لغير القائد والحزب والثورة.

في مدن الجنوب، مثلاً، يغدو جهد المؤسسة الحكومية في إلزام موظفاتها بلبس الثياب المحتشمة زائداً وقد انتفت الحاجة إليه، فقد تولاه عنها، من زمن، متشددون حملوا على الثوب النسويّ حملتهم المشهودة ونجحوا في إعادة تشكيله بمواصفات مثالهم عنه نسيجاً، وشكلاً، ولوناً، وطولاً، وعرضاً، ونفوا عنه روحه الشخصيّة، وجرّدوه منها، فصار الجميعَ على الرغم من أنه الفرد. وتمّت إهانة الثوب النسوي حتى على أجساد نساء هنّ مجرّد صور في ملصقات إعلانات تجارية معلقة في الشوارع صعد إليها مَنْ صعد وبيده فرشاة عريضة و(بويا) سوداء، ورسم الحشمة التي ترضيه بلطخات سود لم تبق من نسوة الملصقات إلاّ العيون ضائعة في كتل من السواد.

ربّما، في يوم قريب، تخترع مؤسستنا الحكوميّة وظيفة جديدة تتعلّق بالملابس المحتشمة... سيكون هناك موظف حشمة مُدرّب يقف مهيباً بجلال في استعلامات دائرته، لا لشيء إلاّ ليعيد موظفة إلى عقر دارها إذا استعصى ثوبها على ذوقه وأدبه ومثاله.

في زمن سابق زار محافظٌ إحدى الدوائر، وقبل أن يغادرها أوصى مديرها بأن يمنح موظفة مكافأة مالية لأنها ظلت عاكفة على العمل الذي بين يديها ولم تتركه لتقف من أجله حين دخل القسم الذي تعمل فيه. كانت تلك الموظفة شابة سافرة بمظهر أنيق. في زمن آخر يعترض محافظٌ الطريق على موظفة كانت خارج القسم الذي تعمل فيه داخل دائرتها فلم يسألها لمَ هي خارج موقع العمل، بل مضى يصرخ فيها وهو يَشير إلى ملابسها: "ما ناقصة غير زفة عرس"!

كانت تلك الموظفة محجبة، لكن ليس على طريقة السيد المحافظ.

ميزانية المصفّحات وميزانية التوابيت

باسم محمد حبيب

هناك نوعان مختلفان من الميزانية تتحدد وظيفتهما تبعا للمجال الذي يهتمان به و أوجه الصرف المسؤولين عنها ومقادير الأموال المتاحة للصرف ، النوع الأول هو ما يسمى بالميزانية العامة التي يتحدد بموجبها مقدار الموارد المالية التي يحق للسلطة التنفيذية استغلالها لتمشية الأمور العامة أي أنشطة الدولة المختلفة ، وهذه الميزانية تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام : الميزانية الاعتيادية والتي تختص بالصرف على الأمن والإدارة و الخدمات وما إلى ذلك ، والميزانية الاستثمارية التي تهتم بإقامة المشاريع الاستثمارية (الإنتاجية) التي تحقق إيرادات جديدة للدخل الوطني ، ناهيك عن الميزانيات الخاصة التي تختص بمؤسسات معينة تحتاج إلى إدارة مالية خاصة كالبنك المركزي والأوقاف وما إلى ذلك ، أما النوع الآخر من الميزانية فهو ما يمكن تسميته بالميزانية الشخصية أو الأسرية إذا ما توخينا الدقة ، وهي الميزانية التي يتحدد بموجبها مقدار المال المتاح للأسرة لتغطية متطلبات حياتها اليومية ، التي تتمثل بالطعام والشراب والسكن ناهيك عن أجور الخدمات المقدمة للأسرة من المؤسسات الاجتماعية والإدارية والخدمية .

وبالتالي فإن إقرار الميزانية العامة من قبل السلطة التشريعية يستتبع بالضرورة إقرار الميزانيات الشخصية أو الأسرية من قبل الأفراد بعد أن يعرفوا مقادير دخولهم والمستجدات التي طرأت على حياتهم ، ومثلما تحدد في الميزانية العامة أوجه جديدة للصرف تبعا للظروف التي يعيشها البلد والمستجدات التي تنتابه من حين لآخر ، فإن الميزانية الشخصية تهتم بهذا الأمر أيضا فهناك الطوارئ التي تتطلب مصروفا خاصا يتم في العادة من خلال إيقاف مبالغ لتغطيتها ، وتشمل هذه المصروفات حالات الوفاة والتعرض للإصابة أو المرض وبعض الحالات الطارئة الأخرى.

لقد التفتت الميزانية العامة لظاهرة العنف المتفشية في الواقع العراقي وانتشار مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة وأرادت وضع معالجات لها ، وبالتأكيد فإن بعض هذه المعالجات ما يصب في صالح المجتمع بشكل عام كتخصيص موارد إضافية للأمن مثل شراء معدات حديثة وإقامة دورات لتطوير الكفاءة الأمنية لمؤسسات الدولة المتخصصة بهذا الجانب وغيرها ، لكن هناك معالجات اهتمت بشريحة دون غيرها وهي شريحة أعضاء الحكومة ومجلس النواب ، فقد تضمنت الميزانية بندا يتضمن شراء (٣٥٠) مصفحة بتكلفة قيمتها (٦٠) مليون دولار توزع على أعضاء مجلس النواب فيما لم يتخذ أي أجراء مماثل في ما يخص بقية أبناء الشعب ، والسؤال المطروح إذا كان العنف لا يفرق بين مسؤول ومواطن عادي وإذا كان المواطن العادي هو المستهدف بالدرجة الأولى لأنه يعد هدفا سهلا ، ألا يستحق هذا المواطن ما يستحقه المسؤول ؟ ألا يعد هذا تمييزا بين المواطنين واستهانة بأرواح الغالبية العظمى من أبناء الشعب ؟ وبالتالي فإن الجزء الأكبر من إجراءات حماية الأفراد العاديين ستكون من مهام الفرد بالدرجة الأولى ، وبما أن الأفراد العاديين لا يمكنهم بإمكاناتهم البسيطة شراء سيارات مصفحة تقيهم شرور المفخخات ، فلم يبق لهم إلا شراء التوابيت التي هي العزاء الوحيد لهم لأنهم في عالم يبدو أنه فاقد للرحمة والحياء .